سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية

وتأثيراها على المنطقة العربية

المملكة العربية السعودية

عمر سمير خلف

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel: +96176386477 **Mail:** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

Youtube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

اليمين في السعودية وقضايا المنطقة العربية

عمر سمير خلف

باحث بمنتدى البدائل العربي، حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة (مصر)

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح.

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى دراسة صعود اليمين في السعودية وتأثيراته الإقليمية **في محاولة للإجابة على سؤال حول كيفية صعود اليمين السعودي في سياق حراك ثوري إقليمي، ودور هذا الصعود في محاولات احتواء هذا السياق الثوري وتوظيفه لخطابات أكثر يمينية**، وتفاعل هذه المحاولات مع التحركات الإقليمية لتركيا وإيران.

مع الثورات العربية الأخيرة، نستطيع تلمّس ومشاهدة تيار يميني محافظ يتشكل أمام أعيننا ويتكوّن من مجموعة من مثقفي التكنوقراط وليبراليين سابقين ومجموعة من الشباب في الشبكات الاجتماعية والمنتديات على الانترنت، هذا التيار، الذي يشق طريقه بين التيارات السعودية كتيار رابع إلى جانب الإسلاميين واللبراليين والتنويريين، يمكن دراسته وتتبعه، وفي الحالة السعودية فإن اليمين الرسمي يمكن دراسته عبر تحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة بعد الربيع العربي ورؤية 2030 التي طرحها الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان وتناقضات السياسة والواقع مع هذه الرؤية.

وتوجد إشكالية في دراسة اليمين السعودي تنبع من أن التيارات السعودية بشكل عام تتحاشى الحديث عن قضايا الحيّز العام، منشغلةً بتسييس قضايا الحيّز الخاص وبعض القضايا الدولية والإقليمية والصراع حولها، فإن التيار اليميني المحافظ السعودي ليس استثناءً عنها ولن يعلن عن نفسه إلا عبر هذه المواقف والقضايا.[1]

إن أهمية دراسة التوجهات اليمينية في السعودية تكمن في تحوّل السعودية إلى مركز ثقلٍ إقليمي في النظام العربي، إن بحكم ضعف المراكز الإقليمية الأخرى (مصر–سوريا– العراق) أو بحكم التفوق المالي والاقتصادي والعمراني الخليجي في العقود الأخيرة، كما أن هذا المركز يعيد توزيع القيم في المنطقة العربية بحكم القوة والنفوذ الديني أو بحكم ما يستقبله من ملايين العمال المهاجرين من دول الجوار العربي بل ومن دول أخرى بعيدة كالهند والفيليبين وغيرها، لذا فإن يمين السعودية ينشر قيمه بسهولة ويسر أكثر من غيره من التيارات اليمينية العالمية فهو مركّب يمين ديني واقتصادي واجتماعي يملك أدوات نشره ويستطيع فرض سيطرته على الثقافة والاجتماع العربي.

[1] سلطان العامر، صعود اليمين السعودي المحافظ، http://bit.ly/31Uw4dT

أوّلاً: التجليات الاقتصادية والاجتماعية لليمين السعودي

تتجلّى التوجهات اليمينية الحاكمة في السعودية في السياسات النيوليبرالية الاقتصادية ومحاولات التحوّل من الاقتصاد الريعي المحكوم بتدخلات الدولة نحو الاقتصاد الحر ومزيد من خصخصة رأس المال العام (أرامكو وغيرها..)، من رأسمالية القلّة المطلقة إلى رأسمالية القلة الموالية للأمير فقط، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى جدية مساعي مكافحة الفساد هل هي تصفية حسابات سياسية أم هي محاولة لتحقيق تفاقم رأسمالي للقيادة الجديدة يعوض عن انخفاض أسعار النفط عالميًا، وهنا يتجلّى تداخل عدم الثقة في المؤسسات السياسية والنخب الاقتصادية المرتبطة بها وبالتالي السعي لتحجيم هذه النخب لصالح الفرد وانعكاس ذلك على التحالفات السياسية والاجتماعية الحاكمة في المملكة.

أسعار النفط وسياسات التقشف والعلاقة باليمين العالمي: لطالما برزت مسألة الحفاظ على أسعار نفط عالمية متدنّية لإغراق السوق ولتحجيم أي محاولة للخروج على النمط الرأسمالي السائد والحاكم لأسواق الطاقة بحيث تظل دول كفنزويلا وإيران وإلى حد ما روسيا في السرب العالمي أو ذات صوت غير فاعل على المستوى الدولي، دورًا مهمًا للسعودية في الحفاظ على النظام الرأسمالي السائد، لكن انخفاض هذه الأسعار إلى مستويات غير متوقعة واستمراره لسنوات فرض عليها خيارات التقشف والبحث عن نمو للمصادر غير النفطية لتمويل الخطط الطموحة لولي العهد السعودي الجديد محمد بن سلمان.

في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014 والتي انخفضت أسعار النفط فيها إلى أكثر من 70%، من 86 دولار للبرميل في أول 2014 إلى 42 دولار للبرميل في آخر 2014، الأمر الذي يعني انخفاض إيرادات الدول النفطية وعلى رأسها السعودية للنصف، ***وجد النظام السعودي نفسه مضطرًا لسياسات تقشّفية غير مسبوقة هبطت بالإنفاق الحكومي 30%.[2] وبينما كان ينظر النظام السعودي للأزمة باعتبارها مؤقتة فإن استمرارها منذ 2014 استتبع سياسات أكثر جرأة من الناحية الفنية لكنه أكثر يمينية من حيث التفريط في أصول حكومية استراتيجية وأحد أهم مصادر تمويل موارد وأدوار الدولة السعودية لصالح القطاع الخاص***، بدا هذا واضحًا في خطة 2030 والتي تشير بوضوح إلى أن "الاستمرار في تخصيص الأصول المملوكة للدولة ومنها الشركات الرائدة والأراضي والأصول الأخرى من شأنه أن يحقق عوائد إضافية ومتنوعة للاقتصاد، مما سينتج عنه زيادة مواردنا النقدية وسيؤدي استثمارها بحكمة إلى إحداث أثر إيجابي على المدى الطويل، وسيتيح ذلك تنمية الأدوات الاستثمارية التي نمتلكها وتطويرها، وبخاصّة صندوق الاستثمارات العامة الذي نهدف إلى أن يصبح أكبر صندوق سيادي استثماري في العالم بعد نقل ملكية أرامكو إليه".[3]

إن النظام السعودي بتركيبته وبسياساته الحالية يشكّل تجلّيًا محليًا لليمين النيوليبرالي فهو متجاوز للمؤسسة السياسية السائدة المتمثلة في الدولة والأسرة الحاكة وقواعدها لصالح بن سلمان الفرد، وهو يؤسس لرؤية اقتصادية نيوليبرالية أكثر تطرّفًا من مثيلاتها في الغرب، سواءً عبر مساعي خصخصة الملكية العامة السعودية في قطاعات استراتيجية كالنفط، وعلى رأسها أرامكو، أو حتى عبر تبنّي سياسات المشروعات الكبرى الشعبوية غير المدروسة كمشروع نيوم[4].

---

[2] العربية نت، كيف تأثرت السعودية بانخفاض أسعار النفط خلال 3 عقود؟، 2016/12/22، http://bit.ly/3227nfL

[3] أنظر موقع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، https://vision2030.gov.sa/ar/node/82

[4] وهو مشروع لإنشاء منطقة استثمارية تجارية وصناعية على الساحل الشمالي الغربي من البحر الأحمر ويأتي المشروع في إطار استراتيجية طموحة يسير عليها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بهدف تحقيق انفتاح اقتصادي وللحد من الاعتماد على عوائد النفط ولتخفيف القيود الاجتماعية الصارمة، تبلغ كلفة المشروع 500 مليار دولار ويمتد من شمال غربي المملكة، ويشتمل على أراض داخل الحدود المصرية والأردنية، لمزيد من التفاصيل حول المشروع انظر https://bbc.in/2RLEOy6

وعلى الرّغم مما يبدو أنه توجهات للتخفيف من حدة الاعتماد على النفط، إلا أنّ جل المشروعات التي أعلن عنها في جوهرها مشروعات خدمية ترتبط بالسياحة والترفيه، وهي إحدى تجليات الدولة الريعية حتى وإن حاول البعض تصوير هذه الرؤى باعتبارها تحديثًا. هنا يجد اليمين السعودي نفسه، وعلى رأسه ولي العهد الشاب الذي يَعدُ أنصارَه الشباب بالوظائف والفرص التي يولّدها في المستقبل قطاع خاص جديد ناشط وابتكاري عبر خطته الطموحة للنمو 2030، في معضلةٍ أمام الاضطرابات الإقليمية وتباطؤ مؤشرات النمو الاقتصادي العالمي كما أن الاستثمارات الخاصة في المملكة العربية السعودية انكمشت بنسبة 6 في المئة عام 2017. ويجهد المستثمرون المحليون لمواجهة الخلل الذي أصاب النماذج التجارية التقليدية التي اعتادوها بعد أن قامت الحكومة باقتطاع أجزاء من العقود المبرمة معهم وفرض رسوم جديدة على تصاريح العمال. كما أعرب المستثمرون الدوليون عن عدم اقتناعهم بمعادلة المخاطرة/الفائدة بسبب تباطؤ النمو وارتفاع نسبة عدم اليقين. وقد أثارت الخطوة الشعبوية المثيرة في واقعة فندق ريتز – كارلتون العام الماضي قلق المستثمرين الذين يتطلعون إلى مزيد من إمكانية التنبؤ بالتطورات المقبلة والشفافية، ومزيد من الحوكمة الممأسسة.[5]

ثانيًا: التجليات المجتمعية والسياسية المحلية لليمين

إلى حدٍّ بعيد، يبدو الموقف السعودي من قضايا الديمقراطية والمواطنة والحقوق والحريات مرتبكًا، فبينما يذهب الأمير محمد بن سلمان لإبراز صورة الليبرالي المنفتح اجتماعيًّا، سواءً في ما يتعلق بالموقف من قضايا المرأة كالقيادة والتمثيل السياسي أو بعض السعي نحو تحجيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنه يحتجز الناشطات المطالبات بحقوق المرأة والمعارضين السياسيين والدينيين المطالبين سابقًا بملكية دستورية وببعض الإصلاحات التي تبيح الأحزاب السياسية.

اليمين في السعودية لا يختلف كثيرًا عن اليمين الأوروبي في التعامل مع قضية المهاجرين واللاجئين بل يضيف إليها يمينية أكثر رجعية في ما يتعلق بالعمالة المهاجرة، إذ تسعى المملكة من خلال تعديلات قوانين الاستقدام لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من هؤلاء الوافدين، لذا قامت في السنوات الأخيرة برفع رسوم الإقامة للمرافقين للعامل الوافد باعتبار هذه الرسوم مصدرًا للدخل بالنسبة للحكومة السعودية، **تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي الأكثر مقاومة لمنح صفة اللاجئ للأشخاص الهاربين من النزاعات التي تحفل بها المنطقة، ويتّفق هذا الوضع مع قوانين التجنيس الحمائية في تلك الدول، ومع أن دولاً عدة في مجلس التعاون الخليجي تحاجج بأنها استضافت الآلاف من العمال والطلاب السوريين المهاجرين منذ العام 2011، فإن أيًّا من هذه البلدان لم يمنح صفة اللاجئ للسوريين الهاربين من الصراع.[6]**

إن السياسة السعودية الجديدة تميل لتحميل الوافدين جزءًا من أسباب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها المملكة والمتمثلة في ارتفاع نسب البطالة بين المتعلمين من الشباب السعودي وتدهور الخدمات العامة من صحة وتعليم وسكن وارتفاع كلفتها، ومن ثم جاءت سياسات أكثر تشددًا تجاه الوافدين بفرض رسوم إقامة شهرية عالية على عائلات الوافدين باعتبارهم يزاحمون السعوديين في الحصول على خدمات الدولة ويشكّلون ضغطًا على هذه الخدمات، وتُبدي هذه النظرة تناقضًا واضحًا، إذ بينما يسيّر الوافدون معظم وظائف القطاعات الخدمية فإن الدولة السعودية تريد حرمانهم من تلك الخدمات أو تحميلهم كافة

[5] جين كيننمونت، "رؤية 2030" للمملكة العربية السعودية، في جوزيف باحوط، بيري كاماك، محرران، الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2019، http://bit.ly/2KQO3MV

[6] مها يحي، أزمات اللاجئين في العالم العربي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفاق عربية، بتاريخ 2019/1/21، http://bit.ly/3222jaW

نفقات التعامل معها، وهي محاولة لتعويض بعض الانخفاض في عوائد النفط لكنها حتّى وفقًا للأرقام الرسمية ضئيلة المردود إذ تتوقع المملكة تحصيل 24 مليار ريال في 2018، 44 مليار ريال في 2019، 65 مليار ريال في 2020.[7]

ويشكّل نظام الكفيل المطبّق في السعودية وبعض دول الخليج نظامًا شبيهًا بأنظمة الرق والعبودية، وهو نظام يمثل الحفاظ عليه أحد أشد السياسات اليمينية قسوة، التي ترى في تحرير حركة السلع والبضائع والاستثمارات شرطًا ضروريًّا لاستقرار واستمرار النظام الاقتصادي السائد بينما تظلّ حرية حركة البشر أمرًا مستبعدًا، بل ويتجلّى خطاب ليبرالي يميني عنصري تجاه الوافدين في المملكة وفي دول الخليج في محاولة لإيجاد تفسير سطحي للأزمات الاقتصادية.[8]

تتّجه الشعوب بوجه عام نحو التطور والتحديث، وسواءً كان هذا التحديث في البنى المدينية والعمرانية أو في البنى الشخصية والتعليمية فإنه يتطلب قدرًا من تطور النظرة للآخر وللذات وللتراث، ومن ثم تظهر جدالات اجتماعية متجددة سواءً حول الحقوق والحريات الشخصية أو الممارسات الاجتماعية المختلفة للأفراد وللجماعات، أو حتى حول العقد الاجتماعي السائد. وبالنظر إلى موضوع حقوق المرأة السعودية كان قرار قيادة المرأة للسيارة قد شغل حيزًا إعلاميًّا واسعًا في العالم العربي والغربي والذي بدأ العمل به رسميًّا في حزيران/ يونيو 2018، إلا أنه طلب من الناشطات عدم التعليق على القرار، وبعيد تطبيقه بأيام تم القبض على عشر ناشطات ممن كنّ يطالبن بحق المرأة في القيادة في محاولة لاسترضاء التيارات المحافظة[9]، وجاءت خطوة تعيين امرأة نائبة لوزير العمل مباشرة بعد الإعلان عن فتح باب التجنيد الاختياري أمام الفتيات للالتحاق بالحياة العسكرية برتبة مجند، الأمر الذي تداولته وسائل الإعلام على نطاق واسع باعتبارها بوادر إصلاحية قوية.

وبرغم ما بدا أن السعودية مقبلة على فترة انفتاح لا سابق لها في تاريخها، سواءً بالاعتراف مؤخّرًا بحق المرأة في قيادة السيارة أو تعزيز مشاركة النساء في مجلس الشورى السعودي أو التوسع في أنشطة الترفيه والتضييق على أنشطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن الصورة الكلية توضح أن هذه الأفعال مبتورة ومنبتة الصلة عن أي توجّهات حقيقية للتغيير أو حتى الإصلاح المجتمعي العميق، ففي نفس الوقت الذي سمح للمرأة بقيادة السيارة لاتزال الناشطات اللواتي طالبن بهذا الحق معتقلات على خلفية نضالهن، أيضًا فإن عديد الدعاة المحسوبين كقوى إصلاحية ولديهم حضور كبير لدى الشباب العربي اعتقلهم النظام السعودي، ناهيك عن التضييق الحاد على الصحافة وحرية الرأي والتعبير وصولاً إلى قضية مقتل الصحافي جمال خاشقجي والتي عصفت بكل حملات الترويج العالمية للإصلاحات السعودية باعتبارها فرقعات إعلامية جوفاء.

ظل الصراع مشتعلاً حول إمكانية انفتاح المملكة على أشياء تبدو بديهية خارجها مثل تقنين قيادة المرأة للسيارة وتحقيق العدالة بين أقاليم المملكة بتحسين أوضاع محافظات المنطقة الشرقية التي تشهد احتجاجات من حين لآخر، سرعان ما تجد السلطات مبرّرًا طائفيًّا لقمعها باعتبارها تظاهرات شيعية مناوئة للأسرة الحاكمة ولنظام الحكم وللدولة السعودية وباعتبار المجموعات التي تنظّم تلك الاحتجاجات مجموعات شيعيّة موالية لإيران ويجب سحقها كجزء من شرعية النظام.[10]

---

[7] علاء المنشاوي، بالتفاصيل.. رسوم العمالة الوافدة في السعودية شهريًّا، العربية نت، بتاريخ 2016/12/22، http://bit.ly/2KPT34o

[8] بدر الديحاني، عن اليمين الليبرالي العنصري، جريدة الجريدة الكويتية، بتاريخ 2018/4/18، http://bit.ly/324Laxw

[9] اتخذ القرار في أيلول/ سبتمبر 2017 وصدرت أول رخصة قيادة سيارة للمرأة في حزيران/ يونيو 2018، لتتبع مسيرة إقرار حق المرأة السعودية في القيادة انظر موقع قناة دويتشه فيلله بالعربي، http://bit.ly/2XItw3h

[10] توبي ماتيسن، المشكلة الشيعية في السعودية هل يحيي اعتقال النمر ربيع الثورة في السعودية؟ قمع الشيعة جزء من شرعية النظام السعودي، 2011/7/1، موقع الحجاز، http://www.alhejaz.org/sehafah/0211701.htm

تجدّدت الجدالات الاجتماعية والدينية داخل المملكة حول موقف ولي العهد محمد بن سلمان من قضايا مجتمعية مثل السماح بإنشاء دور السينما والملاهي الليلية، ففي كانون الأول/ ديسمبر 2017 أعلنت وزارة الثقافة السعودية أنها ستسمح مجدّدًا بفتح دور للسينما اعتبارًا من مطلع 2018، رافعةً بذلك حظرًا مطبّقًا منذ عقود على أماكن التسلية، وقد جاء تشجيع العروض والأشكال أخرى من نشاطات التسلية هذه في إطار خطة طموحة للإصلاحات يدعمها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، رغم معارضة الأوساط المحافظة المتشددة، وعلى رأس هذه المعارضة المفتي عبد العزيز آل الشيخ والذي يرى أنها مصدر "ضرر وفساد".[11] إلا أن تبرير الدفع بهذا النشاط جاء بأن هذه الخطوة تسهم في تحفيز النمو والتنوع الاقتصادي عبر تطوير اقتصاد القطاع الثقافي والإعلامي ككل وتوفير فرص وظيفية في مجالات جديدة للسعوديين وإمكانية تعليمهم وتدريبهم من أجل اكتساب مهارات جديدة. ولتهدئة التيار الأكثر محافظة، أكدت وزارة الثقافة أن محتوى العروض سيخضع للرقابة وفق معايير السياسة الإعلامية للمملكة"، وأن هذه "العروض ستتوافق مع القيم والثوابت المرعية بما يتضمّن تقديم محتوى مثرٍ وهادف لا يتعارض مع الأحكام الشرعية ولا يخل بالاعتبارات الأخلاقية في المملكة.[12]

وإذا كان إنشاء الهيئة العامة للترفيه جاء بالتوازي مع إقرار السلطات السعودية تنظيمًا جديدًا لـ "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" يحدّ من صلاحياتها ويمنعها من توقيف الأشخاص وملاحقتهم، كما يشترط على أعضاء الهيئة أن يكونوا "من ذوي المؤهلات العلمية، إضافة لحسن السيرة والسلوك"، إلا أن شكوكًا حول التوجهات المحافظة الحاكمة لهذه التطورات والخاصة بكونها فرصًا استثماريةً ليس أكثر، وليس أدل على هذا من أن الهيئة العامة للترفيه هي إحدى المبادرات المنبثقة من رؤية 2030 التي هي رؤية اقتصادية واستثمارية بالأساس تهدف إلى تنويع مداخيل المملكة وتسريع وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد أنشئت الهيئة في 7 أيار/ مايو 2016، ويتشكل مجلس إدارتها من أشخاص من خلفيات تجارية واستثمارية بحتة.[13]

وفي هذا الإطار أيضًا يمكن وضع فكرة افتتاح ديسكو في جدة ووصفه بالديسكو الحلال، وهي التخريجة التي أثارت غضب التيارات المحافظة داخل وخارج السعودية وأدت إلى تصدّر الجدل حول "ديسكو حلال في جدة" لمواقع التواصل الاجتماعي،[14] الغضب الذي ترجم سريعًا في الترويج لشائعة إحراق هذا الملهى الليلي. صحيح أن هذه التوجهات الاقتصادية لها تبعات اجتماعية وانعكاسات تلقائية مقصودة وغير مقصودة على العقل الجمعي السعودي لكن تبدو ردات فعل التيار الأكثر تشددًا داخل المملكة غير مأمونة وتبدو الدولة شبه عاجزة عن إثبات إصلاحية توجهاتها.

لا يمكن فهم الإصلاحات الدينية والاجتماعية التي اتخذت دون محاولة فهم التناقض مع سياسات اعتقال بعض الدعاة الإصلاحيين أمثال عوض القرني وعلي العمري وسلمان العودة، والأخير داعية للسلفية اللاعنفية وله صيت واسع الانتشار سعوديًا وعربيًا وقد أنشأ العودة مؤسسة "الإسلام اليوم" التي تطرح آراءَ مُيسّرة حول مناحي الحياة الإسلامية كافة، ويتوافر الموقع الإلكتروني للمؤسسة، الذي حصد 3 ملايين زيارة منذ تأسيسه، على أربع لغات، ولديه نحو 21 مليون مُتابع على تويتر وفايسبوك ويوتيوب معًا. ولا ينسجم استهداف العودة على هذا النحو مع الخطاب الرسمي السعودي الذي يشير إلى

[11] قناة فرانس 24، السعودية توافق على منح تراخيص لدور السينما في المملكة، بتاريخ 2017/12/11، http://bit.ly/2J0yTCE
[12] وزارة الإعلام السعودية، وزارة الثقافة والإعلام توافق على إصدار تراخيص دور للسينما في المملكة، https://www.media.gov.sa/news/1101
[13] للمزيد حول الهيئة ومجلس إدارتها يمكن الرجوع لموقعها على الرابط الآتي: https://www.gea.gov.sa/
[14] بي بي سي عربي، غضب سعودي بعد الإعلان عن افتتاح أول "ديسكو حلال" و "مقهى ليلي للكبار" في جدة، 2019/6/12، https://bbc.in/31ZXe2Y

وجود رغبة في استحداث إصلاحات في المملكة، إلا أن التهم الموجهة لهؤلاء ترتبط بالحد من نفوذهم لدى الشباب وبمواقفهم السابقة من الربيع العربي والذي كان مختلفًا مع الموقف الرسمي لمؤسسة الحكم في السعودية، إذ يواجه هؤلاء الدعاة 37 تهمة بينها إثارة الفتن، وتأليب المجتمع على الحكام، ودعم الثورات العربية، ودعم جماعة الإخوان المسلمين والانخراط في نشاطاتها، ومساندة المُعتقلين والمُطالبة بإطلاق سراحهم.[15]

أيضًا فإن سمة إعلام الصوت الواحد الذي يضخّم من إنجازات ولي العهد ورؤيته الدينية والاجتماعية باعتبارها الرؤية الصائبة الوحيدة تُعدّ إحدى مظاهر التوسع للاتجاه اليميني السعودي، فالحملة على الفساد تم التركيز عليها بشكل مبالغ فيه وكذلك الموقف بالنسبة لحرب اليمن لا يوجد أي صوت للعقل في ما يتعلق بهذه الحرب، كما أن الموقف من الصحافة المستقلة أو المعارضة بدا واضحًا في حادثة استهداف الصحافي جمال خاشقجي واغتياله بطريقة وحشية داخل مبنى القنصلية السعودية في إسطنبول، إن هذه القضية تحديدًا تقدم نموذجًا للأنظمة اليمينية في المنطقة وما يجب عليها القيام به تجاه الصحافة الحرة أو أي محاولة لإبداء معارضة حول ما يجب على السلطة القيام به للحفاظ على نفسها. واحتقار الصحافة والإعلام والسياسة أمر مشترك بين قوى اليمين العالمية، وفي هذا الإطار، فإن محاولة المملكة بناء إمبراطورية إعلامية للترويج لنظامها الحاكم ومواجهة الشبكات المناوئة لها وتحسين صورة المملكة عبر العالم واجهت معضلة حقيقية عقب مقتل خاشقجي وما تبعه من ضجة دولية حول مقتله ومدى تورط ولي العهد في هذه العملية.[16]بل إن التوجه اليميني في اختيار شركات الدعاية والترويج لمحمد بن سلمان في الخارج بدا واضحًا بالاتفاق مع شركة دعاية وعلاقات عامة بريطانية يديرها صديق مقرب من بوريس جونسون، رئيس الوزراء البريطاني اليميني الشعبوي.[17]

ثالثًا: تجليات التطرف اليميني في السعودية إقليميًّا

للتوجهات اليمينية السعودية تجليات عدة على الساحة العربية، فعلى صعيد المجتمع تنتقل العمالة المهاجرة من الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية التي تعاني من نسب بطالة مرتفعة، إلى دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية، وعلى صعيد السياسة فإن الفوائض المالية السعودية تعطيها قدرة على خلق تحالفات إقليمية مؤثرة في القضايا العربية الرئيسية، بغض النظر عن الاتجاه العام لهذا التأثير وتتجلى تأثيرات اليمين السعودي في الموقف من القضية الفلسطينية والثورات العربية على النحو الآتي:

الموقف من القضية الفلسطينية (إحلال العدو): على مدى عقود ظلت القضية الفلسطينية قضية العرب المركزية الأولى، إلا أنه تجري محاولات سعودية إماراتية حثيثة لحلحلة القضية وتفكيك مركزيتها ودفعها باتجاه الهامش مقابل قضايا أخرى، إذ بعدما كانت تثار على استحياء مقولات أن العدو الأول للملكة وللدول العربية هو إيران أصبحت هذه المقولات تقال مباشرة ودون خوف بل وتبنى عليها سياسات في المنطقة وتخاض من أجلها حرب للتحالف العربي في اليمن، وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي مهمّشًا كما لم يكن من قبل لصالح الصراع السني الشيعي والصراعات الطائفية الأخرى في المنطقة وأصبح

[15] ياسمين فاروق، موت.. ومضاعفات، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 2018/9/18، https://carnegie-mec.org/diwan/77280
[16] الجزيرة نت، محمد بن سلمان سعى لإمبراطورية إعلامية ومقتل خاشقجي عقّد مهمته، بتاريخ 2019/2/8، http://bit.ly/2yJiY5U
[17] بي بي سي عربي، الغارديان: السعودية تدفع الملايين لشركة علاقات عامة بريطانية لتلميع صورة محمد بن سلمان، بتاريخ 2019/8/2، https://bbc.in/2KD2SAd

المسؤولون السعوديون دائمي الالتقاء بنظرائهم في إسرائيل في تنسيق غير مسبوق بين المملكة وإسرائيل باستحضار أعداء مشتركين مثل الإرهاب (الحركات الإسلامية المقاومة) والخطر الإيراني الشيعي.[18]

وإذا كنا نتحدث عن اليمين فإن الموقف من القضية الفلسطينية يعد فاصلا بين تقدمية ترى في القضية الفلسطينية قضية مركزية لا يمكن تهميشها باعتبارها أحد أبرز محاور تجميع العرب كقومية وكأمة وهو موقف التيارات القومية واليسارية والناصرية، ويقترب من هذا التصور موقف الحركات الإسلامية العربية، بينما تحاول قوى اليمين العربي إبراز نفسها باعتبارها محاور اعتدال بتقديم مزيد من التنازلات عن القضايا الرئيسية في محاولات حلحلة القضية الفلسطينية كاللاجئين وحق العودة والقدس، بينما ترى في القبول بإسرائيل كأمر واقع وحق الشعب اليهودي في الوجود على أرضه وتبنى مواقف تساوي بين المحتل والفلسطينيين العزل الحداثة والتطور بعينه، قدم بن سلمان نفسه إلى واشنطن باعتباره زعيمًا حداثيًّا بهذا الموقف من القضية الفلسطينية والذي يرى فيه "أن للشعب اليهودي الحق في إنشاء دولة– أمة، في جزء على الأقل من أرض أسلافه."[19]

ويبدو موقف بن سلمان، الذي يراه حداثيًّا لتقديم نفسه كشخص مقبول لدى واشنطن، أقربَ لموقف اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي يقول بيهودية الدولة كأساس لدولة أمة وهو جوهر صفقة القرن، وتشير التحالفات والتفاعلات السعودية مع إسرائيل ليس فقط إلى التراجع عن معادلة السلام العربية الإسرائيلية التي طرحت سعوديًّا في 2002، بل إلى مرحلة جديدة من التطبيع بلا مقابل سوى مجرد وعود بالتحالف ضد إيران مع دعم للبقاء في السلطة بالنسبة لمحمد بن سلمان شخصيًّا يرى غولدبيرغ أن هذا التصريح يحمل جديدًا. ويعزز هذه الرؤية المفاوض الأميركي السابق في عملية السلام، دينيس روس، إذ اوضح قائلاً: "لطالما دار كلام القادة العرب المعتدلين حول وجود إسرائيل كواقع، لكن الاعتراف بأي نوع من "الحق" في أرض أسلاف اليهود كان خطًّا أحمر لم يتجاوزه أي منهم حتى الآن". موقف المملكة العربية السعودية اليوم أكثر تصالحية تجاه إسرائيل مما كان عليه، لقد انتهجت السعودية مقاربة مختلفة إزاء إسرائيل لأنهما تتشاركان عدوًّا واحدًا هو إيران، كما أن السعودية كانت على علم بقرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ولم تعارضه.[20]

في خضم الصراع السعودي مع موجة الربيع العربي أصبحت القضية الفلسطينية قضية هامشية وأصبح عنوان المرحلة منذ تولي الملك سالمان الحكم هو تصفية القضية الفلسطينية، وجد هذا التوجه ظرفًا مؤاتيا لدى الإدارة الأمريكية تحت قيادة الرئيس الشعبوي ترامب وصعود اليمين الشعبوي في إسرائيل أيضًا، ومع مزاحمة قضايا أخرى كثيرة كصعود تنظيم داعش وسيطرتها على أراضٍ واسعة في العراق وسوريا وانتشار خلاياه في العديد من دول المنطقة والعالم من سيناء إلى ليبيا والمغرب العربي وأوروبا، كل هذا خلق معضلة شرعية لدى اليمين السعودي الحاكم من حيث محاولاته للتمايز عن هذه التيارات السلفية الجهادية المتطرفة ومن حيث مدى استعداد المملكة للانخراط في حرب مفتوحة وعالية الكلفة ضد إرهاب غير تقليدي.

وفي هذا السياق قدمت إيران قوات الحشد الشعبي ذات النزعة الطائفية كقوة ضاربة في وجه التنظيم، بينما حاولت الولايات المتحدة تسليح وتنظيم "قوات سوريا الديمقراطية"، فيما التصقت بالمملكة وبعض دول الخليج اتهامات بتمويل ودعم التيارات

---

[18] محمد المنشاوي، واشنطن بوابة المطبعين الجدد، موقع جريدة الشروق المصرية، بتاريخ 2017/12/14، https://goo.gl/QReMsf

[19] مقابلة لمحمد بن سالمان مع صحيفة ذا أتلانتيك، 2018/4/2، JEFFREY GOLDBERG, Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good', 2/4/2018, http://bit.ly/2xrAPxz

[20] مايكل يونغ، ما عناه الأمير، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018/4/13، https://carnegie-mec.org/diwan/76071

الأكثر تشددًا في سوريا، لتنفي المملكة التهمة عنها أعلنت في كانون الأول/ ديسمبر 2015 تحالفًا إسلاميًّا دوليًّا من 41 دولة بقيادة السعودية يهدف إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مذهبه وتسميته، وهو التحالف الذي بدا غير فعال في مواجهة داعش لكنه مهد لتحالفات أخرى كالتحالف العربي في اليمن ثم محاولات خلق ناتو عربي ضد إيران وبحضور إسرائيل، في هذا السياق يبدو أن دوائر التأثير والنفوذ الإماراتية السعودية البحرينية أصبحت تعمل ضد القضية الفلسطينية وضد المصالح العربية علنًا في ما يعرف مؤخّرًا بصفقة القرن، أو باستبدال العدو الإسرائيلي بعدو متخيّل قديم هو إيران التي أعطت لها تطورات المنطقة زخمًا قويًّا في كل من العراق واليمن وسوريا ولبنان والبحرين أصبحت معه تبريرات المواجهة الجماعية لنفوذها أقرب للموضوعية.[21]

وليس عجيبًا أن يكون النظام البحريني الذي أنقذته السعودية من السقوط جراء الربيع العربي هو النظام الأكثر ترحيبًا بالتطبيع مع إسرائيل لدرجة أنه استضاف الورشة الأولى للتطبيع في إطار صفقة القرن والتي عرفة بورشة البحرين أو ورشة العمل الاقتصاديّة تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار" في 25 و26 حزيران/يونيو 2019. وبهذه الورشة تكون الإدارة الأميركية اليمينية قد خطت خطوة إضافيّة نحو فرض رؤيتها للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إن هذا الانقلاب الخطير في مواقف بعض الأنظمة اليمينية العربية، وصولاً إلى مناداتها بحق الاحتلال الإسرائيلي بالوجود وطمأنته وتجاهل الشكاوى الفلسطينية من عبء الاحتلال بكل تبعاتِه وتفلته من أي التزامات، وتنظيم مؤتمرات بيع القضية الفلسطينية على أراض عربية، ومواصلة استعداء الفلسطينيين والمشاركة المباشرة في تصفية قضيتهم، وضعَ القوى المقاومة في مواجهة مع دول التطبيع العربية السائرة في صفقة القرن.[22]

السعودية والتحالفات الإقليمية المضادة للثورات:

تفاوت التعامل السعودي مع ثورات الربيع العربي لكن الخيط الناظم للتحركات السعودية كان الحفاظ على استقرار الأنظمة الحاكمة في دول جوارها المباشر لأبعد مدى، مع محاولة الخلاص من أي أنظمة قد تعزّز التغيير السلمي أو ترسي نماذج حكم ناجحة، كما حدث في البحرين واليمن ومصر، سواءً بوصفها مهددة للتوجهات اليمينية الداخلية أو لاستقرار الرؤية السعودية للمنطقة، أو بوصف الثورات سببًا للإرهاب الذي تجب محاربته بقيادة السعودية للمنطقة.

يعزي البعض تزايد التوجه يمينًا في بعض البلدان لموجات التغير السريعة والمفاجئة، فيظهر هذا التيار على السطح في سياق حدث تاريخي كبير كالثورات والأزمات الاقتصادية والهزائم العسكرية، فالمحافظة الإنكليزية تشكّلت كردة فعل على الثورة الفرنسية، والحزب النازي تشكل عقب هزيمة الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية التي لحقت بها والتي أصابت جمهورية فايمر بالعجز، وفي الولايات المتحدة ازدهرت المكارثية في الخمسينيات والستينيات الميلادية بعد التهديد الذي مثلته الشيوعية.[23] ومن ثم يمكن قراءة تزايد النزعة اليمينية المحافظة في السعودية كردة فعل على الثورات العربية ومن ثم استحضار كافة الأخطار في مفهوم الثورة والتغيير للدلالة على أن النظام الحاكم هو أنجح الأنظمة وأفضلها.

---

[21] عمر سمير، التحول في مواقف السعودية والإمارات تجاه إسرائيل: المواقف والعلاقات والدلالات، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2018/1/10، http://bit.ly/307BrV8

[22] هشام يعقوب، التصدّي لدول التطبيع السائرة في صفقة القرن، موقع الميادين، بتاريخ 2019/6/3، http://bit.ly/2ZKGA5M

[23] سلطان العامر، مرجع سابق.

إن اليمين السعودي المحافظ الحاكم يبدو معاديًا للمؤسسات السياسية وكذلك التنظيمات السياسية وأي حراك تنتجه هذه التنظيمات ليس فقط في الداخل السعودي بل في دول الجوار. وليس غريبًا أن تصبح دول الخليج العربي من أكثر الدول تغذية لموجات الإسلاموفوبيا سواءً عبر حربها على تنظيمات الإسلام السياسي التي حسبتها على الثورات في دول الجوار كما هو الحال في موجة العداء السعودية الإماراتية ضد جماعة الإخوان المسلمين وذلك في سبيل الدفع باتجاه التغاضي عن انتقادات حقوق الإنسان وحرية التعبير والديمقراطية باعتبار هذه ليست أولويات المنطقة بقدر ما هو مواجهة حركات العنف الراديكالية.[24]

من هذه المنطلقات فإن الموقف السعودي من الثورات العربية كان استباق انتقال تأثيراتها للداخل السعودي ونقل المواجهة على أراضي دول الربيع العربي، ففي 18 آذار/ مارس 2011 صدرت قرارات من الملك عبد الله بن عبد العزيز، هي في حقيقتها مجموعة من الرشى الاجتماعية والاقتصادية للالتفاف على احتجاجات اندلعت بالتوازي مع موجة الربيع العربي الأولي، شملت هذه الرشى تحسينات في المعاشات وأنظمة التقاعد وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتوسع في بناء الوحدات السكنية والإقراض وقد خصصت 110 مليارات ريال (نحو 29 مليار دولار) لمساعدة العاطلين عن العمل، وذلك في إطار خطة جاءت لتجنب آثار الثورات التي وقعت في عدد من الدول العربية، رغم أن المملكة لم تطلق هذا الخطة إلا بعد احتجاجات دامت لشهور في القطيف والطائف والعوامية وجدة.[25] وعلى الرغم من حجم هذه المساومات من قبل السلطات السعودية، فإن انتقادات حادة وجهت لهذه السياسة باعتبارها غير كافية من حيث أنها تتعامل مع الشق الاقتصادي للأزمة فقط من دون حديث واضح عن أي ملامح لملكية دستورية طولب بها كثيرًا سواءً من قبل الأقلية الشيعية أو النخب الإصلاحية السعودية بشكل عام.[26]

كان السؤال المطروح عالميًّا في خضم الثورات العربية هو كيف ستنعكس أحداث الربيع العربي على السعودية داخليًّا وهل سيؤدّي ذلك إلى مزيدٍ من الانفتاح وإطلاق الحريات العامة، أم سيزداد النظام انغلاقًا؟، ويبدو أن هذا السؤال شغل حيّزًا كبيرًا في السياسة السعودية، فاتّخذت السعودية مواقف متباينة من الثورات، تارةً بصورة تدخل عسكري مباشر كما هي الحال في البحرين، وتارة بصورة حماسية حين سحبت سفيرها من دمشق أول الأمر ثم أبدت دعمًا غير محدود للجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري باعتباره نظامًا مناوئًا للسياسات السعودية. وبالنسبة إلى تونس، فقد كانت المملكة العربية السعودية الوحيدة التي تجرأت على استضافة الرئيس التونسي المطاح به زين العابدين بن علي بعد سقوط نظامه. أما في مصر فقد تعاونت السعودية مع المجلس العسكري المصري وقدمت دعماً مالياً له على الرغم من العلاقات الوطيدة التي كانت تربطها بالرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، وعندما أتى الإخوان المسلمون للسلطة في مصر أبدت السعودية دعمًا أقل لهم تخوّفًا من أن تشاركها دولة سنية بقيادة محسوبة على التيار الديني في المكانة الدينية في العالم الإسلامي، وهنا بدت مقولات الإسلام السني في مواجهة الإسلام الشيعي بمثابة مغازلة سياسية قوية بين الرئيس مرسي وقادة المملكة.

بل كانت السعودية سبّاقة في محاولة إنشاء تحالف الملكيات العربية في مواجهة الثورات، إذ أعلن مجلس التعاون الخليجي إمكانية القبول المبدئي لانضمام كلّ من الأردن والمغرب للمجلس، وفي ظل عدم وجود ترابط جغرافي أو اقتصادي كبير بين

---

[24] Ola Salem and Hassan Hassan, Arab Regimes Are the World's Most Powerful Islamophobes, Foreign Policy, MARCH 29, 2019, http://bit.ly/2Ylr7bI

[25] الجزيرة نت، السعودية تبدأ إطلاق 25 معتقلا، بتاريخ 2011/3/9، http://bit.ly/309SmXx

[26] عبد الوهاب القصاب، المملكة العربية السعودية هل تجدي المعالجة الاقتصادية وحدها؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آذار/ مارس 2011، http://bit.ly/2XirIdb

الدولتين ودول المجلس الست، فإن التحليلات ذهبت إلى أن الهدف من ضم كل من الأردن والمغرب يبدو أقرب منه إلى إقامة "تحالف ملكي" ضد الثورات الشعبية من جانب و"تحالف سني" لمواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة من جانب آخر.[27] وعندما فشلت محاولات إحياء هذا التحالف حاولت المملكة في اتجاهات عدة، سواءً عبر تسييد خطاب مكافحة الإرهاب على خطابات التغيير والإصلاح وهنا حاولت إنشاء التحالف الإسلامي لمواجهة داعش في العراق وسوريا والذي تحول من مواجهة داعش إلى مواجهة إيران ثم عندما لم تجد الحشد الكافي لهذا التحالف أعلنت التحالف العربي في اليمن.

إذن كان اليمين السعودي المحافظ الحاكم ولا يزال في مأزق مستمر منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2011 فهو في منافسة غير متكافئة مع مشروعين إقليميين أحدهما لإيران التي حاولت الترويج للربيع العربي باعتباره امتدادًا للثورة الإسلامية الإيرانية ومن ثم رحّبت به ووسعت نفوذها عبر التفاعل مع تداعياته بكل الوسائل، والآخر هو المشروع التركي الذي قدم نفسه حينًا باعتباره نموذجًا للإسلام الديمقراطي في مواجهة الإسلام المحافظ التقليدي أو العنيف والذي بدا منتصرًا في الموجة الأولى للربيع العربي ثم مني بهزائم متتالية منذ عام 2013، كان هذا المأزق ناجمًا عن عدم وضوح ما يقدمه المشروع السعودي الإماراتي في مواجهة هذين المشروعين، إذ كلاهما ينطوي على نموذج تحديث سياسي واقتصادي واجتماعي يمكن له التفاعل مع الثورات وعمليات التحول الديمقراطي بينما لا تملك المملكة سوى تسويق الحفاظ على الاستقرار وتضخيم عواقب الثورات لاجتذاب الأنظمة الجديدة لمعسكرها معزولة عن تطلعات شعوبها.

إن السياق المجتمعي السعودي المحافظ مثّل بيئة مناسبة لصعود خطاب يميني اقتصاديًّا واجتماعيًّا، فمن ناحية لا يميل السعوديون لتحمل كلفة الرؤية الاقتصادية الطموحة للأمير محمد بن سلمان ولكن تحميلها للوافدين بطريقة تحافظ للمواطنين السعوديين على تمايزهم عن الوافدين[28]، وبرغم تأييد وتفاؤل العديد من الشباب السعوديين إصلاحات بن سلمان بحثًّا عن حياة بعيدة عن الضوابط الصارمة التي كانت تفرضها هيئة الأمر بالمعروف والمؤسسات الدينية الرسمية كلجنة الفتوى وهيئة كبار العلماء، إلا أنّ هذا التحول الكبير قد يكون تحديًا خطيرًا في مجتمع محافظٍ اعتاد الالتزام الشديد بتعاليم الإسلام الشكلية، وهنا تظهر تحديات منهج العلاج بالصدمة للمجتمعات المحافظة[29]، الأمر الذي قد ينقلب عكسيًّا على السلطة، خصوصًا أن الإجراءات الأخيرة في مجملها قد تمثّل تحديًا لتغيير في بنية دولة ال سعود من دولة الأسرة الحاكمة الموسعة إلى دولة بن سلمان الفرد المحتكر لرؤية معينة للدين والمجتمع والاقتصاد بعيدًا عن المؤسسات والتقاليد وهو ما يمثل تحديًا لبنية الدولة والنظام السياسي السعودي.

يمين يزاحمه اليمين التحول من خطاب الثورات لخطاب الحرب على الإرهاب

مع صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش والحركات الراديكالية المتطرفة في سياق الربيع العربي وإعلانها قيام دولة خلافة إسلامية في العراق والشام وإعلان عديد المجموعات المتطرفة الانضواء تحت رايتها وولايتها عبر إعلان قيام ولايات وإمارات تابعة للتنظيم الأم في أعوام 2014 وما بعدها، فإن اليمين السعودي وجد نفسه في مأزق فمن ناحية هناك تنظيم أكثر يمينية يستمد شرعيته من الدين فقط ويجتذب كثيرًا من الشباب عبر العالم فيما تبقى السعودية رمز

[27] قناة دويتشه فيلله بالعربي، توسع مجلس التعاون ـ ناد للمَلكيات لمواجهة إيران وعدوى الثورات؟، بتاريخ 2011/5/12، http://bit.ly/2XhuP50

[28] يعزز هذا الطرح ما تستهدفه السعودية من تحصيل عوائد مليارية من العمالة الوافدة واستحداث أنظمة جديدة للإقامة ولإجبار الوافدين على الاستثمار داخل المملكة. لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة العين الإخبارية، الإقامة المميزة.. ولي العهد السعودي يعيد استثمارات الوافدين للمملكة، بتاريخ 2019/5/15، http://bit.ly/2Kqy5aW

[29] يورونيوز، بن سلمان: "الإصلاحات جزء من "علاج بالصدمة" لتحديث السعودية"، بتاريخ 2018/2/28، http://bit.ly/2YWvo4T

الإسلام ومركزه متحالفة مع الغرب ومتواطئة مع الامبريالية العالمية الأمريكية ومتماهية معها، فكان لا بد من تصدير خطاب مكافحة الإرهاب والتطرف. هنا بدت السعودية لدى البعض مراوغة، فمن ناحية هي تدعم أكثر التنظيمات تشددًا في الحالة السورية مثل "جبهة النصرة" و"فتح الشام" وأحرار الشام وغيرها، ومن ناحية ثانية تحتاج لتصدير نفسها باعتبارها تحارب الإرهاب وتقدم تجربة وسطية تحتوى الشباب.[30]

وإذا كان هؤلاء يرسلون المقاتلين للجهاد في سوريا والعراق وعبر العالم فإن على يمين السعودية أن يرسل الشباب في جهاد آخر هو الجهاد ضد النظام السوري أو المد الشيعي في اليمن وصولاً لمحاولات للإعلان عن تحالف سني يضم إسرائيل في مواجهة إيران باعتباره حلفًا مقدّسًا في تطور من مرحلة إحلال العدو إلى مرحلة التماهي مع العدو والتحالف معه كضامن لبقاء الأنظمة.[31]

تبدو كلفة إقامة التحالف السني وتطييف صراعات المنطقة عالية جدًّا، فمن ناحية لم يكن استقطاب باكستان للتحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب سهلا، فقد دعمت السعودية الاقتصاد الباكستاني مقابل دعم إسلام آباد العسكري للسعودية والأسرة الحاكمة، ومن هنا فقد كانت باكستان في طليعة الدول التي انضمت لما سمي بالتحالف الإسلامي لمواجهة الإرهاب الذي أعلن في الرياض في 15 كانون الثاني/ ديسمبر 2015 بقيادة المملكة العربية السعودية، كما تدعم إسلام أباد التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن في مواجهة الحوثيين الذين تدعمهم إيران، وفي نفس التوقيت كانت السعودية قد منحت باكستان قرضًا قيمته ستة مليارات دولار، الأمر الذي أتاح لإسلام أباد فرصة لالتقاط الأنفاس في مفاوضاتها على خطة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي، كما أعلنت السعودية عن مشروعات في مجالات النفط والطاقة والبنية التحتية بقيمة 20 مليار دولار أثناء زيارة محمد بن سلمان لباكستان في شباط/ فبراير 2019.[32]

وعلى الرّغم من الطابعِ الاقتصادي الذي غلب على الزيارةِ، وحاجة باكستان الماسة إلى المساعداتِ السعودية الاقتصادية والمالية، وإعلان ولي العهد أن المملكة وقّعت اتفاقياتٍ بـ20 مليار دولار مع باكستان، ووعده بأنه سيكون "سفير باكستان في السعودية"، إلا أن أهداف بن سلمان تندرج ضمن أطر استراتيجية، أبعد من الاستثماراتِ الاقتصاديةِ، ويتمحور حول دور سعودي محوري في منطقة تعج بالتحولاتِ، وتشكّل إيران فيه بعدًا حيويًّا لا يمكن إغفاله.[33]

ولا شك في محاولة تطييف هذا التحالف، فمن ناحية تحاول السعودية تطويق إيران عبر توكيد علاقاتها القوية بباكستان ومن ناحية أخرى يتم الترويج لباكستان سعوديًّا باعتبارها القوة السنية الأكبر في آسيا، لكن الساسة الباكستانيون يجدون أنفسهم في إطار سياسي مختلف حيث التنافس على المصلحة القومية الباكستانية وليس على الهوية هو محور للسياسة، كما أن البلد تحوي أقليات شيعية وتعاني من أزمة مع الهند بالإضافة لأوضاعها الاقتصادية المتردية، وبالتالي فالتعامل الباكستاني مع السعودية تحكمه البرغماتية والمصلحة القومية لباكستان أكثر من المواقف الطائفية أو الأيديولوجية.

ثالثا: الخليج وأفق التغيير هل من بديل سعودي مقاوم؟

---

[30] للمزيد حول تحليل أسباب انضمام الشباب لحركات العنف الراديكالية أنظر، منتدى البدائل العربي، الشباب وحركات العنف الراديكالية، 2016.
[31] طارق دياب، ممكّنات التحالف السني الإسرائيلي في مواجهة إيران، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017/3/24، http://www.acrseg.org/40469

[32] يورونيوز، زيارة محمد بن سلمان إلى باكستان واتفاقيات بـ 20 مليار دولار، بتاريخ 2019/2/20، http://bit.ly/2yLG8sr
[33] ليلى نقولا، بن سلمان في باكستان: عينٌ على أفغانستان أمْ إيران؟، موقع الميادين، بتاريخ 2019/2/20، http://bit.ly/2yN1GER

قد يتعجب البعض عند الحديث عن يسار في المملكة العربية السعودية، لكن المملكة شهدت حركة عمالية قوية منذ إنشاء شركة "أرامكو" منتصف الثلاثينيات، وهي الشركة التي ضمت في صفوفها في الخمسينيات والستينيات يسارًا وقوميين وناصريين وبعثيين جاؤوا كمهندسين وفنيين للعمل في المملكة ومن عدة دول عربية تشهد حراكًا قوميًّا ومدًّا عروبيًّا كبيرًا من مصر والعراق وسوريا وفلسطين، وكانوا نواة لتشكل وعي يساري ونضال عمالي سعودي ممتد قاد إضرابًا في 1945 ثم في الـ1949 وصولاً إلى تشكيلة اللجنة العمالية بشركة "أرامكو" في 1953 وقيادتها لإضراب ناجح لمدة أسبوعين وتحوّلها من المطالب النقابية والفئوية الخاصة بالعاملين بالشركة إلى لجنة لمناهضة الإمبريالية الأمريكية وسياسات الشركة في استغلال ثروات المملكة، كما كان للطلبة السعوديين العائدين من الخارج إسهام في نشر الوعي، حيث استطاع بعض الأساتذة حينها أن يستورد صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني (الصرخة) و (النداء) وكانت توزع بصورة سرية .[34] ولما رأى بعض التجار إقبال الشباب على الإصدارات العربية أخذوا يوفّرون كتبًا مثل "رأس المال" لكارل ماركس و "بيان الحزب الشيوعي" وسلسلة كتب "هذي هي"، وهي سلسة صدرت أوائل الخمسينيات تهدف إلى التعريف بالأفكار مثل الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية، وكانت الدولة في تلك الفترة لا تمارس رقابة شديدة على المطبوعات، ما أدى لانتشار هذه الأفكار في أوساط الحركة الوطنية السعودية وبالذات في المنطقة الشرقية.[35]

ومع اشتداد القبضة الأمنية البريطانية في البحرين 1956 هرب مئات من كوادر "هيئة الاتحاد الوطني اليسارية" إلى المنطقة الشرقية، وأسهموا في التشكيلات الأولى للمعارضة، وبدأ الوعي بالتفاوتات الطبقية بين مناطق المملكة. تزامن هذا مع تقارب سعودي مصري من 1953–1956، اشتد على إثره التيار القومي الناصري في المملكة، وصولاً إلى انشقاق الأمير طلال في 1962 ومطالبته بالدستور وقيام الثورة اليمنية، فبدأ الصراع الحقيقي بين عبد الناصر، المؤيد للثورة اليمنية، والمملكة المؤيدة للنظام السابق، وعلى الرغم من موقف المملكة الرسمي إلا أنه كان هناك داخل مجلس الوزراء السعودي معارضة لموقفها المؤيد للملكيين اليمنيين وقريب من موقف مصر القومية.

ثم ظهر "حزب البعث السعودي" أواخر الستينيات، وتشكلت "الجبهة الديمقراطية الشعبية" وتحولت إلى الحزب الشيوعي السعودي في منتصف السبعينيات، إلا أن الاعتقالات والتنكيل بأعضائه كانا منهجًا ممتدًّا للحكومات السعودية المتعاقبة.[36]

وعلى الرغم من التضييقات الأمنية الشديدة، تتعزّز الحركة الاحتجاجية المطالبة بملكية دستورية في العديد من مدن المملكة، وتتزايد موجة النقد الداخلي والإقليمي للسلطات السعودية على خلفية مقتل الصحافي جمال خاشقجي وتتعزز تيارات مطالبة بتعزيز حقوق الإنسان في المملكة وتتزايد أعداد الراغبين في الإصلاح، وليس أدل على هذا من الأعداد الضخمة المتابعة لصفحات الدعاة الإصلاحيين الذين ألقت السلطات السعودية القبض عليهم مؤخرًا وحملات التضامن معهم سعوديًّا وعربيًّا وكذلك مؤشرات عدم رضا السعوديين عن موقف حكومتهم من القضية الفلسطينية إذ اعتبر 80% منهم أن القضية الفلسطينية قضية جميع العرب[37] بينما تلقي السلطات السعودية تهم التعنت على السلطة الفلسطينية لعدم رغبتها في تمرير صفقة القرن.

---

[34] عهود اللامي، الحركات القومية واليسارية في السعودية (1)، موقع المقال، بتاريخ 2014/6/26، https://www.almqaal.com/?p=3483
[35] سيد على السيد باقر العوامي، الحركة الوطنية شرق السعودية 1953-1973، الجزء الأول ط1، 2011، ص83
[36] مرجع سابق، ص 250-255.
[37] المؤشر العربي 2018/2017 في نقاط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص37، http://bit.ly/2YoXxCe

خاتمة

تواجه المملكة العربية السعودية وقواها اليمينية الحاكمة معضلات شتى، فمن ناحية تحاول المملكة تصدير نفسها باعتبارها القوة الإقليمية الوحيدة الضامنة لاستقرار المنطقة في سياق عربي ودولي يعج بالاحتجاجات والانتفاضات والأزمات، وفي ظل فقدان المنطقة لأهميتها الاستراتيجية وتحوّل القوى الكبرى عنها كحلبة صراع وتركها للوكلاء المحليين والإقليميين.

ومن ناحية أخرى، معظم الأنظمة الموجودة على حدود المملكة شهدت حراكًا قويًا، سواءً في البحرين أو اليمن أو سوريا أو الأردن أو مصر، وعلى ساحة هذه الحراكات كانت التدخلات السعودية الأكثر إخفاقًا في تحقيق أهدافها على الرّغم من أنه قد يبدو أنها نجحت في الحفاظ على نظام أقرب لنظام مبارك في مصر، وأنها فرضت إرادتها في ما يتعلق بالبحرين كحالة استثنائية لقدرة المملكة على فرض استقرار في واقع شديد التغير، إلا أن الاستثناء البحريني الذي جاء في إطار خليجي جامع لم يعد موجودًا وتم ضربه بالأزمة السعودية الإماراتية مع قطر والتي توشك على هدم أي محاولة جماعية خليجية لتعزيز حالة استقرار خليجية.

إن النموذج الذي يروج له اليمين السعودي والذي تعبّر عنه سياسات بن سلمان باعتباره مسارًا لليبرالية هو أقرب ما يكون لنموذج أبو ظبي من حيث كونه عملية تحديث ولبرلة اقتصادية وإدارية مصحوبة بلبرلة اجتماعية لا سياسية، وبالتالي فهي في أقصى درجات المحافظة من الناحية السياسية، وإذا تطلب الأمر ألا تكون ليبرالية اجتماعيًا فإنها ستتوجه إلى الدين لانتزاع شرعية للتراجع عن هذه التغييرات المحدودة التي تثير ضجة من حين لآخر باعتبارها ليبرالية.

جل ما يقدمه اليمين السعودي هو محض إجابات اقتصادية واجتماعية محدودة على مطالب سياسية سواءً في ما يتعلق بالقضايا العربية كصفقة القرن أو بمطالب داخلية بملكية دستورية وانفتاح سياسي على معطيات المواطنة وحقوق الأقليات والحكم الرشيد والشفافية والنزاهة، قد تجعل محاولات اليمين المحافظ السعودي الحاكم لإصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية دونًا عن السياسية بالصدمات، الدولة السعودية ذاتها في تناقض وعدم قدرة على اللحاق السياسي بوتيرة الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية، فتغير المجتمع والاقتصاد على نحو أعمق وأسرع في مجالات التنوع المؤسسي والتعددية الوظيفية والقدرات البشرية من مؤسسات وسلطات الحكم يجعل الأخيرة تلهث للحاق بالركب وللتأسيس لترتيبات جديدة تستطيع اكتساب ثقة المواطنين.